Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS)
ISSN (E): 2305-9249 ISSN (P): 2305-9494
Publisher: Centre of Excellence for Scientific & Research Journalism, COES&RJ LLC
Online Publication Date: 1st April 2017
Online Issue: Volume 6, Number 2, April 2017
https://doi.org/10.25255/jss.2017.6.2.424.437

The State and the authority in Contemporary Arab Thought

Dr.Mohammed A. A. Rababah

Abstract:
The state and the conceptual issues related to it, such as authority, legality and legitimacy are considered bold problematical issues, which raised many opinions and vision of the Arabic philosophers with regard to the state issues, subjects, and debates and discussed cases, based on ideological and philosophical visions, in which most of the philosophers try to configure the main problem and its related issues that start to develop and existed recently in the contemporary Arabic thought.

This research is an attempt to shed the light over this problematic issue, through discussing this issue by expressing the contemporary problematic issues regarding the past and the present the government and authority and validation issue, and the state between the weakness of its legality and the absence of its legitimacy.

The research concluded that the state must be based on foundations that seek to consolidate the essence of democracy and the legitimacy of a national state and the legitimacy of its political power, and not to settle for justifying and legitimizing the existing systems that suffer from intellectual weakness related to actual status of the modern Arab state.

Key words:
Arab thought, state problem, authority, legitimacy, legality

Citation:
Rababah, Dr. Mohammed A.A. (2017); The state and the authority in Contemporary Arab thought*;* Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS), Vol.6, No.2, pp: 424-437; https://doi.org/10.25255/jss.2017.6.2.424.437.

This work is licensed under a **Creative Commons Attribution 4.0 International License.**

Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS), 6(2), pp. 424-437

الدولة والسلطة في الفكر العربي المعاصر

د. محمد عبد القادر ربابعة

ملخص

تعد الدولة وما يتعلق بها من مفاهيم، كالسلطة والشرعية والمشروعية، إشكالية كبيرة وبارزة، تعددت وجهات النظر والرؤى التي تناول بها المفكرون العرب إشكالية الدولة، وموضوعاتها، قضاياها، الخلفية الفلسفية والأيديولوجية، التي يسعى كل منهم من خلالها لبحث هذه الإشكاليةالرئيسة، والاشكاليات الفرعية.

لذا فقد جاء هذا البحث لتسليط الضوء على هذه الإشكالية، بإبراز الواقع الفكري والفلسفي للدولة، من خلال إشكالياتها: الاصالة والمعاصرة، الدولة والسلطة وأزمة مشروعيتها، الدولة ما بين ضعف الشرعية وغياب المشروعية.

وقد خلص البحث الى نتيجة مفادها أن الدولة يجب أن تقوم وفق أسس ومقدمات، تعمل على ترسيخ أسس الديمقراطية، والبحث عن مشروعية الدولة القطرية، مشروعية السلطة السياسية، وعدم الاكتفاء بتسويغ وشرعنة الأنظمة القائمة، التي تعاني من ضعف فكري يتعلق بواقع الدولة العربية المعاصرة.

الكلمات الدالة: الفكر العربي، إشكالية الدولة، السلطة، الشرعية، المشروعية.

مقدمة: -

تُعد الدولة من اهم القضايا الإشكالية، والمسائل المثيرة للنقاش في الفكر العربي بشكل عام والمعاصر بشكل خاص، وقد بحثها المفكرون العرب بحثاً نظرياً، وعدوها مسألة إشكالية كبيرة ترتبط بها إشكاليةفرعية أبرزها السلطة وما يرتبط بها من مسألتي الشرعية والمشروعية.

لذا اقتضت هذه المسألة البحث من أجل إيضاح قضية الدولة في الفكر العربي المعاصر، ومسالة السلطة، من خلال جملة المشكلات التي تطرحها هذه القضية في هذا الفكر، بالإضافة إلى معرفة عما إذا كانت المشروعية في الفكر العربي والقومي منه، ركيزة أم كان يمكن أن يستعاض عنها بمسائل أخرى مثل الشرعية، أو الاكتفاء بالإشارة إلى بعض مقوماتها، والأسس التي تستند إليها. وسيتم مناقشة ذلك من خلال الحديث عن كل من الدولة الحديثة، والدولة والسلطة.

أولا-الدولة العربية الحديثة: مشكلاتها الفكرية.

يُعد البحث في مسألة الدولة في الفكر العربي عامة، والفكر القومي المعاصر منه بصورة خاصة، أمراً ليس من السهولة بمكان؛ إذ إن الكتابات في الفكر العربي كثيرة ومتشعبة ومتعددة، وتناولت أغلب القضايا الرئيسة والفرعية.

كما أن مفاهيمَ الدولة والسلطة والمجتمعتعد مفاهيم رائجة وشغّالة في أدبيات الفلسفة السياسية والفكر السياسي المعاصر. ولا شك في أن الفكر العربي الحديث، قد زخر بكتابات مفكرين حرصوا على نشر أفكارهم حول الدولة والسلطة والمجتمع والفرد، والبحث في طبيعة العلاقة والرابطة التي تجمعهما معاً، وكذلك أفكارهم حول مقتضيات الحكم الديمقراطي.

وظهرت لاحقاً قضايا ومسائل أصبحت تتسع وتأخذ منحىً إشكالياً، من أبرزها: إشكالية الدولة في الفكر العربي بمختلف اتجاهاته الفكرية التي تمثلت خاصة. فالفكر العربي يعد فكر إشكالي إلى حدٍ كبير؛ بمعنى "أنه يتبع الخطوط العامة للاستشكال، التي تطرح في كل مرة أسئلة جديدة."(Sibertin,2010)[1]

ويعرِّف الجابري الإشكالية بأنها:" المنظومة من العلاقات التي تنسجها داخل فكر معين، مشاكل متعددة مترابطة لا تتوفر إمكانية حلها منفردة، ولا تقبل الحل-من الناحية النظرية-إلاّ في إطار حل عام يشملها جميعاً. وبعبارة أُخرى إن الإشكالية هي النظرية التي لم تتوفر إمكانية صياغتها، فهي توتر ونزوع نحو النظرية، أي نحو الاستقرار الفكري".(Al Jabari, 1982)[2]

ويرتبط بمسألة الدولة أبعاد جدلية على المستوى النظري والفلسفي منذ بدايات الاجتماع السياسي، فقد حظيت مسألة الدولة باهتمام الفلاسفة والمفكرين وعنايتهم، على نحو يواكب أو يجاري النظرية الفلسفية حولها. وقد جاءت لاحقاً لتعالج كثيراً من الاختلالات التي شهدتها مسيرة تطور الدولة خلال عمرها الطويل. فتطورت النظرية وتطورت الدولة، حتى وصلنا إلى ما يعرف بالدولة القومية بالمفهوم الغربي:(دولة التعاقد، الدولة الديمقراطية، دولة المواطنة، العدالة، المساواة).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الدولة في الفكر العربي، لم تحظ بالاهتمام الكافي فلسفياً ونظرياً كما حظيت به الدولة في الفكر الفلسفي الغربي، بالرغم من الإنتاج الفكري العربي في هذا المجال، وقد غابت هذه الأهمية لصالح قضايا ومسائل أخرى، مثل: القومية، والوحدة، والاستقلال،والتطور، والتحديث، والتمدن، والتحرر، والأصالة والمعاصرة، والخطاب السياسي والفكري العربي المعاصر.

أ- الدولة العربية بين الأصالة والمعاصرة.

تعد إشكالية الاصالة والمعاصرة أحد أهم القضايا الإشكاليةالتي حاول الفكر العربي الحديث والمعاصر معالجتها، على اعتبار أن الدولة العربية ذات جذور تاريخية عميقة، تعود في أصولها إلى تاريخ الدولة العربية الإسلامية، وأن التقاليد التي تستند إليها راسخة، وإمكانية التغيير فيها صعبة، وأن العرب إذا أرادوا التقدم، وجب عليهم الأخذ بأسباب المدنية، للوصول إلى الدولة العصرية في المجالات كافة. في حين ارتبط مجالا الأصالة والمعاصرة، بزوج آخر من المفاهيم هما: النظرية والتطبيق؛ إذ اهتم الفكر العربي بهما؛ فقد اشتمل التنظير للدولة العربية الحديثة، على جوانب بقيت حبيسة الأفكار والكتب والآمال، في حين أن التطبيق كان بعيداً كل البعد عمّا تم تداوله وطرحه من أفكار.

ومن نافلة القول أن الدولة الحديثة، بشكل عام، تعد ظاهرة حديثة نسبياً؛ إذ تعود إلى القرن السادس عشر الميلادي في أوروبا، إلا أنها تعد مفهوماً حديثاً لم يأخذ حضوره اللازم في الفكر العربي الحديث والمعاصر. وأن كلمة الدولة العربية كلما وردت في الخطاب العربي المعاصر فإنها تحيل بصورة اختزالية إلى تصورٍ ما يدل على السلطة ومتعلقاتها، التي يلتبس مفهومها عندنا بمفهوم الدولة، بل يحصل نوع من التماهي بينهما، سواء عن قصد أم عن غير قصد، (Tarabishi, 1982)[3]، مما يعني أن الدولة فكرياً ونظرياً غير واضحة المعالم في الفكر العربي، وأن إمكانية طرح تصورات حول السلطة ضعيفة تبعاً لتصوراتنا للدولة، بخاصة أن السلطةومصدرها والأساس الذي تقوم عليه، يعد الأمر الرئيس في مسألة الدولة من حيث الأسئلة التي تتعلق بشرعيتها ومشروعيتها أساساً. فكل هذه المفاهيم هي غائبة عن التنظير للدولة العربية، وفكرياً لم تطرح على نحو يمكن القول معه إن الفكر العربي قدم رؤية واضحة حول الدولة.

فأول القضايا التي يمكن إثارتها بخصوص مشكلة الدولة هو أنه تم تناولها من باب أنها موضوع عام، وأن تجربة الدولة في الواقع لا تغني عنها نظرياً في مستوى الفكر، فالمشكلة الأبرز تكمن في استمرارية النظر إلى الدولة العربية من زاوية أنها مجرد مقولة نظرية غير متحققة على المستوى الوطني أو القومي، فوجودهما المادي أو الكياني المتحقق في الواقع يضاد فكرتها النظرية، لأن الواقع يمكن وصفه بأنه يتجسد موضوعاً في الصور التالية: Jomaah, (1994)[4] الدولة المدنية أو الدولة الطائفية أو الدولة القبيلة، وهذا بدوره يعطي مؤشراً واضحاً وكبيراً من ناحية فلسفية حول التفاوت بين النظرية والواقع. وحدث جدل كبير ساد في الأوساط الفكرية العربية باتجاهاتها المختلفة، حول صفات الدولة العربية المنشودة، وما هو الأمثل من هذه الصفات والأقرب من غيره للتطبيق.

وساهم هذا الاختلاف والجدل في إيجاد ما يمكن أن يطلق عليه سيادة النزعة الثقافوية لدى أغلب المفكرين العرب وبخاصة القوميون منهم. (Al Torkomani, July 2002)[5] وقد نتج عنها بالضرورة إهمالهم مسألة التنظير للدولة، فقد تركز اهتمامهم الرئيس على البحث في مسألتي القومية العربية، والوحدة العربية وتغليب هاتين المسألتين على كل المسائل الأخرى، مما قاد واقعياً إلى أن قضية التنظير للدولة بقيت تابعة لقضية الأمة، التي كانت تُعَدُ من الناحية الفكرية الأساس لديهم.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الفكر العربي من خلال مفكريه، كانوا وما زالوا عاجزين عن تقديم نظرية حول إشكالية الدولة العربية المعاصرة؛ إذ إن أفكارهم كانت حبيسة مكونات تجربتهم الفكرية، التي تقوم أساساً على استعارة الأفكار الفلسفية الغربية، وقولبتها وإخراجها برؤية جديدة إلى حد ما، حتى تبدو نوعاً ما قريبة من الواقع العربي والحلم العربي، ووقر في أذهانهم احتمالية المواءمة فيما بينها بصورة تكون مقبولة. Al Sayeed,) (2001[6]ومن الجدير بالتنويه هنا أن الكتابات التي تطرقت للدولة القومية، اتصفت عموماً بأنها قدمت أفكاراً مثالية، (Al Zobaydi, 2008)[7] وركزت أساساً على متطلبات وأسس ومرتكزات الدولة على أرض الواقع من قوانين، ومؤسسات، وجيوش، واقتصادات، وغيرها.

وثمة قضية أخرى تجدر الإشارة اليها، تتمثل في أن الفكر السياسي العربي المعاصر لم ينظر إلى مشروع الدولة كما هي في الغرب على أنها مجتمع سياسي تكاملي(Laski, 1963)[8] له سلطة شرعية وذات مشروعية فوق شرعية أي فرد أو جماعة يعيشون فيها؛ مجتمع مؤسس وفق منظومة فكرية قيمية، تعكس بالأساس ثقافة عامة تسود المجتمع السياسي؛ أي إن الدولة أساسها الحكم وفق أسس الديمقراطية، التي تبنى على المواطنة القانونية. فمثل هذه النظرة كانت غائبة تماماً لدى جُلّ المفكرين العرب، لأن الدولة بحد ذاتها كانت هي الهدف والغاية، بغض النظر عن فهم ماهية السلطة وطبيعتها ومقومات الدولة.

ومن جهة أخرى فإن الفكر العربي المعاصر، قد تأثر بأفكار غربية طوباوية بعيدة عن الواقع، ويدور في أغلبه حول رؤية طوباوية (مثالية) عن المجتمع العربي الموحّد، وبخاصة في ظل أطروحات الاشتراكية والديمقراطية.(Al Zobaydi, 2008)[9] وقد أدى هذا الفكر إلى إضعاف فكرة الدولة في المجتمع العربي المعاصر ولم يحقق الوحدة العربية أو زيادة الحرية الفردية، بل بقيت في إطار الأحلام العربية التي لم تتحقق واقعاً.

لقد بدا واضحاً أن نظرة الفكر العربي المعاصر واهتماماته، في كل من المجتمع والدولة، كانت غير متوازنة وربما غير عميقة، وعلى الأغلب مجتزأة، بسبب إيلاء مسألة الوحدة العربية الاهتمام الأكبر، مع التركيز الشديد على الدولة القومية المنشودة. وقد تزامن هذا في الوقت نفسه مع تجاهل البحث في الدولة، سواء كانت قطرية أم وطنية وعلاقتها بالفرد والمجتمع.(Ibraheen, Others,1988)[10] فغياب مسألة التمييز بين الموقف السياسي من الدولة القطرية، والدراسة العلمية الموضوعية لها كظاهرة، كان سبباً في ضعف النظرة الفلسفية للدولة، وبالتالي غياب الرؤية الفكرية والفلسفية حول الدولة عربياً.

ومع كل هذه السلبيات، يمكن القول إن الفكر العربي استطاع استيعاب قضايا مستمدة من الفكر الغربي، مثل: الديمقراطية، والاشتراكية، والعلمانية، الليبرالية، خصوصاً عند الحديث عن تصور أو حلم الدولة المطلوبة. (Horany, 1968)[11] ويمكن أن يعزى ذلك إما لاهتمام بعض المفكرين – بصورة فردية - بهذه القضايا التي شغلتهم من هذا الجانب، أو لإيمانهم بأنها كانت سبباً في تقدم الأمم الأخرى، وبالتالي فإن غيابها عنّا، كان سبباً في تأخرنا، لأنه كان السبب في غياب الهدف الأساسي، وهو بناء نظرية الدولة في الفكر العربي.

إن الخلاف أخذ طابعاً إيديولوجياً صريحاً حول هوية الدولة، وبالتالي هوية المجتمع، بل إن مشروع الدولة كاد أن يتحول إلى موضوع نقاش سياسي إيديولوجي وليس تفكيراً فلسفياً عميقاً. وفي الوقت نفسه ظهرت دعوات صريحة إلى إقامة دولة الخلافة، أو النظام الملكي الدستوري المقيد، أو الدولة التي تعتمد نظاماً علمانياً، كما جاء في طروحات عبد الرحمن الكواكبي، ونجيب عازوري وقبلهما البستاني، أحد أبرز رواد الفكر النهضوي الحديث، (Jomaah, 1994)[12] مما يعني أن المفكرين العرب، اهتموا بصفات الدولة العربية المنشودة، وأخذ كلٌ منهم يفكر بصوت عالٍ بحثاً عن جنته المنشودة، دون أن يكون هناك تركيز على جوهر الدولة وطبيعتها.وترافق ذلك مع غياب التيارات الفكرية، أو المدارس الفكرية العربية، التي تعمل جاهدة على بلورة نظرية عربية عن الدولة، التي إذا ما طُبقّت الأفكار حولها، أخرجت الأمة من الحال التي وصلت إليها نتيجة لهذا الخلل، والقصور، الذي تعاني منه، منذ طرحت مشكلة التقدم في الفكر العربي النهضوي.

ب- ملامح الدولة العربية المعاصرة.

رأى بعض المفكرين العرب أن فكرة القومية العربية، غلبت عليها النزعة الثقافوية وليس السياسية، ولذا جاءت الكتابات في الفكر العربي المعاصر عن الدولة فقيرة ومحدودة. ويمكن أن يعزى ذلك نتيجة لشعورهم بنوع من الجفوة أو العداء نحو مؤسسة الدولة القطرية، وبخاصة في المشرق العربي، لأنها - من وجهة نظرهم - نشأت باعتبارها جزءاً من الخطة الاستعمارية، بالإضافة إلى تعدد الشعور بالانتماء لدى الإنسان العربي، وعدم وضوح انتمائه السياسي، فتنوعت الانتماءات بين: الديني، والإيديولوجي والسياسي، ولا ننسى بطبيعة الحال الطائفية والقبلية، (Jomaah, 1994).[13]

ويمكن القول إن المفكرين العرب لم يولوا الدولة القائمة العناية والاهتمام، ولا يرون أيضاً فائدة من سؤال ما الدولة؟ فقد اعتبروا الدولة الوطنية شيئاً من قبيل الممنوع التفكير فيه، لأن ذلك يبعدهم عن الوحدة العربية أو الدولة الإسلامية أو الدولة الاشتراكية. وأن الدولة القطرية في حال تحققها، ستكون حائلاً أو عائقاً أمام تحقيق الوحدة العربية ودولتها المنشودة.

كما أن وصف حالة الفكر العربي الحديث والمعاصر بـ "ضحالة الخطاب السياسي فيه،" (Al Jabari. ,1985)،[14]-والمقصود هنا، الفكر الذي يناقش كلاً من إشكالية الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما؛ أي مسألة السلطة - يعزز فكرة غياب الرؤى الفكرية حول السلطة، وما يتعلق بها من مسائل الشرعية، والمشروعية. وقد أوجد هذا حالة من عدم النضوج الفكري، وما رافقه من تطبيق لفكرة الدولة على أرض الواقع. وليس هذا فحسب، بل إن النظرة الجزئية للدولة والقضايا التي تهم الباحثين في مسألة الدولة في الفكر العربي، لا تزال تعاني من عدم وضوح المفاهيم، وبالتالي عدم اتفاق عليها.

ويمكن القول إن " بناء الدولة الحديثة مرتبط - شئنا أم أبينا - بإرثنا التاريخي، مما أوجب حاله من تأرجح الدولة العربية بين نمطين مختلفين: التجربة الإسلامية للدولة عبر التاريخ العربي الإسلامي، والدولة العقلانية الغربية."(Sokary, 1983)[15] وهذه مسألة متعلقة بمشكلة التراث والمعاصرة، أو الأصالة والمعاصرة، وهذا أيضاً دليل على عدم الاتفاق على شكل الدولة المنشودة وهويتها، فقد أوجد الصراع بين الأصالة والمعاصرة بقضاياها وأبعادها المختلفة، التي تتعلق بقضايا الفكر العربي الحديث والمعاصر، حالةً من التيه، وعدم الاتفاق على المسائل الفكرية حول الدولة العربية، التي يمكن من خلالها تجاوز المأزق الحضاري الذي عاشته الأجيال المتعاقبة حتى وقتنا الحاضر.

كما وشكّل غياب الدولة القومية العربية، مجالاً أمام ظهور الدولة العربية التقليدية على أساس النزعة الإيديولوجية، وبروز قوة السلطة القهرية وحضورها، التي عجزت وتخلفت في الواقع عن تحديد ذاتها وهويتها.(Wally, 2003)[16]

ومن جانب آخر برزت مشكلة نتجت عن غياب التمييز في الفكر العربي المعاصر، ما بين الدولة مفهوماً وأسساً ومقومات، وبين فكرة النظام السياسي باعتباره مؤسسة حكم، فنشأ كثير مـن الخلط بينهما، (Al Sayeed, 2001)[17] في حين أن هذه المشكلة غائبة عن الفكر الغربي، لأن الدولة لم تكن موضع نقاش بسبب تحققها الواقعي.

وفضلاً عما سبق، فقد ظهرت مشكلة أخرى تتمثل في أن الدولة العربية حتى وإن امتدت بعض جذورها في التاريخ العربي الإسلامي، إلا أنها بقيت في إطار الفكر العربي الحديث والمعاصر مفهوماً حديثاً، ارتبطت جذور فكرتها بالغرب وتجربته، والتي تم استجلابها واستيحاؤها كغيرها في المفاهيم الغربية. وقد أدى ذلك إلى تعدد الرؤى، فمنهم من نادى بالجمهورية، أوبالملكية سواء المطلقة أو المقيدة، ومنهم من تمسك بالدولة الإسلامية، وجافى أغلبهم حقيقة أن الدولة ظاهرة اجتماعية عامة. (AlSayeed, 2001)[18]

وبمقدور الباحث أن يطرح أمثله متعددة على عملية التأثر بالفكر الغربي، فنجد تأثير الفيلسوف الألماني هردر(Johan Gottlieb Herder) (1744- 1803)، في فكر ساطع الحصري وعموم فلاسفة الاتجاه القومي . ونجد تأثير الفيلسوف الألماني فخته (Fichte) (1762-1814) في فكر الأرسوزي. وليس أبلغ من مقولة:" فكرنا يستند بادئ ذي بدئ إلى بنية اجتماعية تستثيرنا من بعيد".(Al Arawi, 1993)[19] على الرغم من أن ثمة فارقاً زمنياً وحضارياً بين المؤثر والمتأثر. ومن الناحية النظرية فإن هذا لا يضير مفكرينا؛ إذ لولا فهمهم وإدراكهم لمكونات ومكنونات الفكر الغربي من جهة، ولواقع التراث الحضاري العربي من جهة أخرى، لما كان بإمكانهم بأن يبلوروا فكراً عربياً قومياً، حتى وإن بدا في أحايين كثيرة مُرتبكاً من الناحية الفلسفية. (Jomaah, 1994).[20]

في حين أن الفكر السياسي العربي كان في حالة من التذبذب بين الفكر الأوروبي تارة، والفكر الإسلامي تارة أخرى. وأدى هذا إلى وضعية أبقت الفكر السياسي العربي في مجال النظرية السياسية فقيراً، Al Arawi, (1988)،[21] فضلاً عن أن ما أنجز في الفكر العربي من دراسات تم في إطار مفاهيم ذات أصول أجنبية، مما زاد من حالة عدم الوضوح. زد على ذلك زيادة الفجوة بين كل من الفكر العربي والواقع العربي. وتكريس حالة الفرقة واستمرار حالة الضعف والتبعية. علماً بأن كتابات المفكرين والمثقفين العرب كانت تنطلق أساساً من رؤية إصلاحية ومن ثم تقدمية، من خلال البحث عن حلول ناجعة تؤسس لنظرية سياسية عربية، يمكنها حل إشكالية الدولة على المستوى النظري والواقعي.

وفي هذا السياق، حاول العروي أن يقدم تحليلاً فكرياً ونقدياً في الوقت نفسه لنظرية الدولة، ورأى في هذا الخصوص أن غياب الالتزام بما يسميه بـأخلاقيات الدولة؛ أي مبدأي الشرعية والأغلبية، وثانياً: باجتماعيات الدولة؛ أي مبدأي الحرية والعقلانية، وترجمة تلك الالتزامات مؤسسياً أدى - في الدولة العربية - إلى عدم امتداد جذورها في المجتمع العربي، كما هي الدولة في الغرب فكرياً وواقعياً، لهذا نجد الدولة العربية تتأرجح بين طابعي القهر والتسلط وبين العقلانية. الأمر الذي خلق فجوة بين الدولة والمجتمع على المستوى الفكري، وهو ما أسميناه بالاغتراب، وأيضاً أضعف فكرة الدولة في المجتمع العربي المعاصر، دون أن يؤدي إلى تحقيق الوحدة العربية، وبقاء العرب في حاله تيه فكري ودولاتي، مما نتج عنه حالة من التخلف والتبعية. (الزبيدي، 2008)[22]

وساهمت حالة الشعور القومي لدى العرب في بقاء فكرة الدولة في الوطن العربي - إلى حد بعيد - أقرب لفكرة الأمة، (Jomaah, 1994).[23] فالفكرة القومية حافظت على وجودها كفكرة مركزية في الفكر العربي، وما عداها تم النظر إليه باعتباره مؤسسات متداخله أو جهازاً تسلطياً؛ إذ بقيت في إطار تصورات ومشاريع متعددة؛ قطرية إقليمية، أو إسلامية يوتوبية، أو قومية عربية، لا تخرج عن إطار التبعية. لقد نتج عن مثل هذا الفكر أن بقيت الدولة العربية في إطار المقولة النظرية وغير متحققة في إطارها الوطني والقومي. ورأى غالي شكري أن:" المتحقق معظمه يدور حول الدولة المدنية، أو الدولة الطائفية، أو الدولة القبلية" (Shokry, 1986)[24]

ويتضح أن التفكير في الدولة القومية العربية فرض نفسه على حركة التاريخ الحديث وفكر الأمة انطلاقاً من الاستناد إلى فكرة الشرعية التاريخية المرحلية، بيد أنها كانت تعيش مرحلتها دون أن تتمكن من مجاوزتها بأفق مستقبلي، وإرث ماضوي باتساق وتكامل. وأوجدت هذه المعضلة التاريخية حالة من المنع، الذي كان يحول دون تحقق الدولة العربية، والبقاء في حالة من التيه الفكري، وعدم القدرة على تحقيق الدولة في ظل التدافع الفكري، وأسباب المنع المتمثلة على أرض الواقع بالدولة القطرية، الآخذة بتكريس نفسها.

وعلى الرغم من أن عمر الدولة العربية قارب على القرن من الزمن، إلا أنها بقيت تحتفظ بالمفهوم الشكلي لهذه الدولة، (Al Arawi, 1988)،[25]وحافظت على نفسها بوصفها دولة النخبة. ولكن الأكيد أنوجودها كدولة في كثير من الكيانات العربية يبقى موضع شك وتساؤل، خصوصاً أنها كانت وما زالت تستند إلى شرعيات قد عفى عليها الزمن، وتفتقد إلى الشرعية التي تقوم على أساس المواطن أو الفرد.

وقد عجزت الدولة العربية عن إيجاد صيغة ما للتعددية الديمقراطية الحقيقية، بسبب نخبويتها وعصبويتها. وغياب مقومات دولة المواطنة والمؤسسات عنها، فأدى هذا بدوره إلى طغيانها على التعددية الديمقراطية، وتعزيز الفوضى أو الحروب الأهلية، والانقسامات الطائفية أو الأثنية. في حين أن الدولة الديمقراطية، نمت أولاً واستقرت من حيث اعتبارها دولة تتشكل مؤسسياً، وحصلت فيها تحولات ديمقراطية. (Al Arawi, 1988)[26] وما لم تبادر السلطة العربية في السير في عمليات التحول الديمقراطية، وإدخال عنصر الحريـة فـي معادلـة بنـائها المؤسـسي

الجـاري، فإننـا نبقى داخـل الدولـة الطوبى الخادعـة. (Al Ansary,2000)[27] أو الدولة المتسلطة التي تغيب عن فكرتها قضايا أساسية تتمثل في: الشرعية والمشروعية، والمواطنة، والحرية، والديمقراطية الخ، مما أوجد دولة وطنية متعسفه ومتسلطة، بعيدة كل البعد عن الدولة الديمقراطية الحديثة.

وهناك إشكالية تتعلق بالدولة العربية الحديثة المتأوربة، التي تعيش تناقضاً نابعاً من محاولتها استرجاع دلالة الخطاب القديم بسياق حداثي، أو ديني، إذ تظل دلالاتها تتفتح على أفاق مرجعية مختلفة، كالنموذج الرأسمالي أو الاشتراكي، بالإضافة إلى أن استمرار بنيان الدولة العربية قديماً وحديثاً يلعب دور بنية فوقية منتجة للبنية التحتية، وليس العكس كما هـو معـروف فـي النظريـات الاقتصاديـة العامـة. (Safady, 1983)[28]

كما أن موضوع الدولة في فكر النهضة لم يتعلق بالبحث النظري، بل إنهم تعرفوا على الدولة بوصفها تجسيداً لقوى ضاغطة على البلدان العربية ومستعمرة لها، ونتيجة لذلك لم يتعرفوا على الدولة بوصفها جهازاً متكاملاً، بل وفق عناصر متفرقة ومبتورة، مما يعني غياب الإدراك الذي تجسده نظرية الدولة بشكل كلي ومتكامل.(Omlal, 1985)[29]

وتعطي الدولة الإيديولوجية أهمية كبرى لرابطة العقيدة، وتعتبرها أساساً للمجتمع السياسي، فالدولة باعتبارها مجتمعاً سياسياً مستقلاً، ومنظومة مؤسسات وأجهزة ترعى شؤون المجتمع()Nassar, 2001[30]يعني أن الدولة الإيديولوجية، تتحول الرابطة فيها إلى رابطة انتماء أساسي يضم أفراد المجتمع ويطبع تصرفاتهم. فالإيديولوجية كأسلوب لا تخلق الانتماء الاجتماعي الذي تقوم عليه الدولة، وإنما ترفعه إلى مستوى المفاهيم ذات المبدأ أو القيمة، مما يعني أن مفاهيم مثل: الدولة، الديمقراطية، السلطة، الشرعية، المواطنة، الأحزاب، هي قيم ومبادئ راسخة في المجتمع، لا تتجرأ السلطة على تجاوز أي منها، وتصبح ذات قدسية لدى الأفراد لا يمكن أيضاً، الاجتراء عليها، فهي -على حد سواء -قيم عليا لكل من النظام السياسي والأفراد، وتتمتع بقدسية ليس من السهل تجاوزها.

إن غياب المفاهيم التي تتعلق بدولة التعاقد، والمجتمع المدني عن الفكر العربي المعاصر، أوجد معضلة كبيرة في البحث في أسس الدولة العربية ومقوماتها، بخلاف الفكر الفلسفي الغربي، الذي كان للدولة والمفاهيم حضور كبير فيه؛ "إذ إن كلاً من المجتمع في معناه الحديث، والدولة في التصور السياسي الفلسفي الحديث لها، دولة التعاقد الاجتماعي، والمجتمع المدني، وهي المعاني التي نشأت، متكاملة متضافرة، في السيرورة التاريخية التي عرفها الفكر والاقتصاد والسياسة في الغرب الأوروبي، ثم عرفت أشكالاً من التطور والتحول نتج عنها، على وجه الخصوص، مزيد من بلورة وتوضيح دور المجتمع المدني وفعاليته." (Ba kadeer,(others) 2010)[31] فأين هي مقومات وأسس الدولة العربية من هذه الأشكال والتحولات. فهي غائبة في الإطار الفكري والفلسفي، وإن وجدت بعض جوانبها، لدى بعض المفكرين أو بعض التيارات الفلسفية، فإنها حتماً تبقى أسيرة معطيات الواقع العربي، وأسيرة معوقات التحقق نتيجة حالة الاغتراب التي تعيشها الدولة العربية.

إن إحدى إشكاليات الدولة العربية أنه لم يكن هناك انقطاع عن تراث المؤسسة السلطوية تاريخياً. (Safady, 1983)[32] وهذا ما نجده اليوم في الدولة العربية المستقلة حديثاً بعد العهد الاستعماري، بغض النظر عن حقيقة ومدى هذا الاستقلال. فهي المؤسسة الأولى من تاريخ السلطة العربية الحديثة التي تريد أن تحكم باسمها وحدها، باعتبارها دولة الاستقلال الوطني، وتستبعد كل الحركات والتيارات الفكرية والفلسفية من جهة، وأيضاً الحركات التي ساهمت في التحرر والاستقلال، فضلاً عن المواطنين من جهة أخرى. فالنظام السياسي الذي يتمثل في الدولة، هو في نفس الوقت السلطة، هو وصاحب الشرعية وارثها ومورثها.

ويرتبط قيام الدولة العربية القطرية بمعضلتي التنمية والتحديث، فالدولة القطرية العربية مجتمعات سياسية لم يقدر لها التكامل القومي في العصر الحديث، فهي تسعى للمعاصرة والتحديث، بيد أن الدولة العصرية ليست مجرد مفهوم أو شعار سياسي، ولكنها تدور حول أبعاد ثلاثة: (Sokary, 1983)[33] بعد حضاري يعني الرفاهية، وبعد اقتصادي يدور حول المعايير الكمية التي اعتاد مختصو التنمية على إثارتها. والبعد السياسي المتمثل بالفاعلية المرتبطة بالبعدين الأول والثاني. وتتفاعل هذه الأبعاد مع بعضها لتجعل مفهوم الدولة العصرية يدور حول الممارسة وأساليبها.

ويمكن وصف الدولة العربية القطرية بالدولة التوفيقية، (Sokary, 1983)[34] حيث البيروقراطية التقليدية تعمل أداة للمحسوبية السياسية، وتخضع للنخب السياسية ولأنصارها من الجماهير، ونظام المحسوبية فيها تصاحبه الدولة الحديثة التي تؤدي وظيفتين في الأقطار العربية؛ إنها دولة التكنوقراط، ودولة الرفاه، حيث تعمل على دمج المواطنين المحليين في الدولة لتأكيد شرعية نظامها، والعمل على تبديد عدم الرضا، وتعبئة التضامن مع النخب الحاكمة.

وهناك من يرى أن الفكر العربي المعاصر -في أغلبه -يدور بالأساس حول قضايا فكرية ذات نزعة مثالية، كالمجتمع العصري الليبرالي، والمجتمع اللاطبقي الماركسي، أو المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، فضلاً عن المناداة بالديمقراطية ودولة المؤسسات، ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من الأفكار. ولكن على أرض الواقع تبدو الممارسة شيئاً والفكر والتطبيق شيئاً آخر، حتى إن محاولات التطبيق شابها الكثير من الانحراف، لأن المجتمع

العربي على نحو عام أو جزئي غير مهيأ وغير مؤهل بثقافة تمكنه من العيش وفق هذه الأفكار أو الإيديولوجيات غربية الفكر والمنشأ، ونشأة لمجتمعات غير عربية، بل لمجتمعات تجاوزت ذاتها نحو المستقبل والانطلاق إلى التقدم، ولم تعد تنظر إلى الوراء .(Al Arawi, 1988)[35]

إن الدارس لنظرية الدولة والسلطة في التجربة العربية والغربية على حد سواء، يجد أنه بالقدر الذي يكون فيه حقل الدراسات الغربية واسعا وخصباً، فإن مجال التفكير في الفكر العربي من جانب الفلسفة السياسية أقل مساحة وضعفاً وجذباً(Editorial Board, 1983)[36] ويعود ذلك إلى أن الأسباب التي منعت نمو هذه الدراسات وازدهارها في التراث، هي التي لا تزال تمنعها من الظهور في العصر الحديث. وبالتالي فإن الكتابات التي تناولت موضوع الدولة انطلاقاً من رؤية نظرية ومنهجية موضوعية وأصيلة كانت قليلة؛(Taweel, 2006)[37] بمعنى أنها وفية لشروطها التاريخية وسياقها الحضاري ومرجعتيها المعرفية. والمشكل أن تعدد المدارس الفكرية في الوطن العربي، تبعاً للمنابع الثقافية والفكرية الفلسفية، التي شكّلت الإطار الفكري والفلسفي لرواد الفكر العربي بشتى توجهاته، أدّى إلى أن يصبح الوعي في الفكر العربي برمته -خلا استثناءات قليلة -وعياً غربياً أوروبياً. (Jadaan, 1997)[38] وهذا الأمر قاد إلى إيجاد حالة من الصراع بين القومي والديني بوصفهما وعيين أساسيين مختلفين، من جهة، رافقه أيضاً ما بين القومي الأعم والإقليمي الضيق من جهة أخرى. (Jomaah, 1994)[39]

ويلاحظ أن المفكرين العرب وجدوا في الفكر الغربي نزعات متباينة متعددة المنابت الفلسفية من مثل: الليبرالية، والعلمانية، والديمقراطية، والقومية، والاشتراكية، وغيرها. (Jomaah, 1994)[40] وقد شكلت هذه النزعات نماذج اعتقدوا بإمكانية استيعابها وتطبيقها في واقع الوطن العربي، فظهرت تلك المفاهيم بقوة في أفكارهم، وشكلت بينهم تقاطعات كانت متناقضة في الوعي العربي.مما أوجد حاله من عدم التناغم والاتفاق في بيئة الفكر العربي المعاصر، فقد أخذت تلك النزعات تتقولب وفق رؤية كل اتجاه فكري. ومع كل ذلك يجد الباحث أن الفكر القومي لقي حضوراً ومكانة وافرين وبارزين، مكنته من التسيّد في مرحلة زمنية في الثقافة العربية، فالفكرة أو النظرية القومية ولما تملكه من إرث حضاري أدت دوراً بارزاً في تشكيل الدولة العربية، وفي التصور العام للدولة المبتغاة على أساس الفكرة القومية الشاملة.

ويمكن الاستنتاج أخيراً بأن الدولة احتلت مكانة مهمة ورئيسية في الفكر الفلسفي قديماً وحاضراً، وأبرز ما كان يطرح حولها علاقتها بالمجتمع. وقد ظهر خلال هذه الحقبة الزمنية الطويلة مدرستان: (Hilal, 2007)[41] الأولى انطلقت من مفهوم أولوية الدولة، وهي ما اصطلح على تسميتها بالدولانية، وترى أن الدولة هي التعبير عن الصالح العام، حيث تعمل على تحقق التوازن والانسجام بين فئات المجتمع وطبقاته، وهي الحامية للجميع، وفي الوقت نفسه تصون هويته واستقلاله. أما الثانية فقد انطلقت من أولوية المجتمع، على اعتبار أن الدولة ليست مستقلة أو محايدة، وأنها امتداد للثقافات والمصالح والأفكار السائدة في مجتمعها، وأنه عندما تنفصل الدولة عن المجتمع تتحول إلى قوة إرغام قهرية لا تحظى بالشرعية أو القبول.

ثانياً-الدولة والسلطة: أزمة المشروعية في الفكر العربي المعاصر

تُعَدُ المشروعية السياسية العنوان الرئيسي لمشروعية السلطة باعتبارها نتاجاً لعملية ترجمة العلاقة بين السلطة والمواطن، بالإضافة إلى الاعتماد عليها في قياس مدى رضا الشعب عن السلطة التي تحكمه، من خلال مدى رضاهم أو حكمهم على ممارساتها؛ إذ إن الترجمة العملية لممارسة السلطة على الواقع، ومدى التزامها بممارسة دورها الشرعي والقانوني بما لا يتنافى وحقوق المواطن وواجباته وفق أحكام الدستور والقانون، تُعَدُ أساساً ضرورياً للمشروعية. والمشروعية تُعَدُ المقياس لرضى الناس عن السلطة التي تحكمهم، وعن الذين يمارسها، وتعتمد أساساً على واقع قبول المواطنين الخاضعين لسيادتها، واعترافهم بالسلطة السياسية في آن معاً، بصورة سلمية طوعية؛ دون قهر خارجي؛ قانوني أو روحي أو مادي.

وتُمارس السلطة دائماً وفقاً لمفهوم السيادة التي تحوز عليها وتمتلكها، وينبغي أن تجد بهذه السيادة اعتراف المحكومين بمشروعيتها، فحينما يتم طرح سؤال مفاده لماذا لم يقبل إنسان أو مجموعة، بأن يقدم الطاعة لإنسان آخر يتمتع بممارسة السلطة، فإن هذا السؤال يقود إلى إجابات تفسر باستنتاج يقود إلى علاقة القبول والطاعة، وبالتالي فإن الطاعة والقبول يأتيان نتيجة لضرورة داخلية ذاتية، وليس نتيجة لقسر خارجي. والسلطة بهذا المعنى تتحول إلى سيادة عليا ومشروعية كاملة. فإذا انطلقنا مما تم عرضه في الفصل الأول حول السلطة والمشروعية، وما تم التركيز بشأنه في السطور السابقة، خصوصاً ما يتعلق بالمشروعية محل البحث والدراسة، فإن هذا يقتضي التأكيد على توضيح ما تم طرحه من أسئلة، وعلى النحو التالي: -هل شكلت مشروعية السلطة في الفكر العربي قضية إشكالية؟ وهل كانت تعد ركيزة أساسية في مسألة السلطة أم أنها ليس كذلك؟ وهل كان يُستعاض عنها بمفاهيم وقضايا أخرى مثل الشرعية؟

لقد اتضح في القسم الأول من هذا الفصل، أن الدولة العربية تعد مسألة إشكالية في الفكر العربي المعاصر، وأن الدولة العربية في الواقع، ومنذ نشأتها، مثلت إشكالية وجدلية في الوقت نفسه، وذلك من حيث هي

قضية قديمة جديدة، تحمل في طياتها ومكوناتها بواعث الإشكالية من جهة،ومقومات وعناصر الجدلية من جهة أخرى.

أ- الدولة العربية بين الفرد والمجتمع

يمكن القول أن إطلاق صفات من قبيل: (Galyon, 2003)[42] الإسلامية، العلمانية، الديمقراطية، الاشتراكية، الوطنية، العربية الواحدة، القطرية، الشرقية الاستبدادية، الحديثة العقلانية، على الدولة لدى المفكرين العرب، قد أصبحت مصطلحات اللغة اليومية للمثقفين العرب ولمجموع النخب الاجتماعية. وهي تعكس في حقيقتها الموقع المركزي الرئيس الذي تحتله الدولة ومشكلاتها في النقاش السياسي والاجتماعي والديني في المجتمع العربي. وبالتالي ينبغي عدم إغفال المفاهيم والقضايا التي يجب أن نركز عليها في الجوانب التي تخص نظرية الدولة في الفكر العربي المعاصر؛ إذ تسيدت إشكالية الدولة ونظريتها على بقية القضايا الأخرى في الفكر العربي؛ الرئيسية منها والفرعية على حد سواء.

تنطلق أفكار أرسطو (Aristotle 384-323 ق.م) عن الدولة والمجتمعات، في بدايات الفكر الفلسفي السياسي البشري، من نظرة ترى بأن المجتمعات الإنسانية هي بالضرورة في الأحوال الطبيعة مجتمعات سياسية، فهي لا تستطيع أن تعيش من دون دولة تضمن سلطة ما. في حين أن فكرة الدولة في الفكر العربي لا تسعى إلى فهم الأسباب التي تفسر ظهور الدولة على نحو عام في التاريخ، أو فهم لماذا لا يمكن للمجتمعات أن تعيش من دون دولة، بل تسعى إلى معرفة ما هي العوامل التاريخية القادرة في حقيقتها الراهنة على توليد الدولة وضمان شروط بقائها وتطورها، وما الذي يفسر غيابها أو انهيارها وتفككها أو تضاؤلها هناك؛ (Galyon, 2003)[43] بمعنى أن القضية الواقعية التي يبحثها الفكر العربي لا تركز على الدولة من خلال جوهرها والعناصر الرئيسة التي تؤسس لدولة القانون والعدالة؛ دولة الشرعية والمشروعية؛ بل تبحث عن مسألة الشروط الشكلية التي يمكن أن تُوجد الدولة على أساسها.فالدولة العربية هي بالأساس دولة متناقضة مع معطيات العصر، ومع مقومات الدولة الحديثة وأسسها، ونتيجة لغياب الحرية وحرية التعبير والمواطنة فإنها تتناقض مع مبدأ المشروعية.

إن نظرة مقارنة مع المجتمع الأوروبي، الذي أنتج الدولة القومية؛ دولة التعاقد خلال الحقبة الزمنية التي تلت الثورة الصناعية والثورة الفرنسية، تُظهر أن الفكر العربي من خلال المفكرين الإصلاحيين والمثقفين الليبراليين والبرجوازيات التقليدية والتكنوقراط، لم ينجح حتى الآن عبر ممثليه في إنجاز عملية الدمج والانسجام الاجتماعي والثقافي، الذي كانت البرجوازية الغربية قد استطاعت تحقيقه فعلاً إبان مرحلة التصنيع؛ إذ إنها استبدلت السلطات ذات الحق الإلهي، بسلطة أخرى مرتكزة إلى السيادة الشعبية المعبر عنها بحرية. (Arkoon, 1988)[44] مما يعني أننا في الفكر العربي، لم نستطع إيجاد نظرية الدولة التي تبحث في العناصر التكاملية للدولة؛ دولة الشرعية والمشروعية، بخلاف الغرب الذي استطاع تحقيق التكامل بين العناصر والمقومات، وبالتالي تحققت دولة الرفاه، والعدالة والمساواة بين المواطنين.

وعلى سبيل المثال فإن مبدأ المواطنة الذي تطور في الفكر السياسي الأوروبي، يعني أن السيادة قد انتقلت من الجانب الميتافيزيقي المتعالي إلى الصيغة القانونية الوضعية المستندة إلى الواقع المعيشي، وأعطت المبدأ الفلسفي والقانوني والأخلاقي لتسويغ السلطات وإخفاء المصداقية المرتبطة بهذا المبدأ في كل مكان تكون فيه حرية التفكير والنقد والتعبير مضمونة، دون استثناء، لكل المواطنين، (Arkoon, 1988)[45] مما يعني أن أساس الشرعية للسلطة - بغض النظر عنه - قابل للنقاش، بالاستناد إلى أسس المشروعية ومقوماتها، التي تعد ضابطاً ومقياساً لسلوك السلطة في المجتمع السياسي، وأن السلطة قابلة لنقد المواطنين وتقييمهم، وأن الرأي العام هو المجال الأوسع لقياس مدى تمتع سلطة ما بمشروعية من عدمها. وهذا ما تحقق في الفكر الغربي فعلاً.

ويمكن أن يكون أحد أسباب غياب فكرة المشروعية في الفكر العربي والواقع العربي، مشكلة بنيوية تتعلق بالدولة العربية ذاتها، وبالمرحلة التاريخية التي شهدت نشأتها؛(Wally,2003)[46] فالدولة العربية منذ الاستقلال وإلى يومنا الحاضر، تتمتع بمظاهر الاستقرار والاستمرارية، وبنوع من الثبات، لأنها عاشت قدراً واضحاً وظاهراً من الاستقرار السياسي، الأمر الذي أكسبها قدراً من الشرعية الشكلية. في حين غابت عنها مسألة المشروعية الشكلية، انطلاقاً من امتلاكها لمؤسسات تعبئة الرأي العام، بالإضافة إلى إيجاد ولاءات لها من خلال سياسة استثمار التناقضات في المجتمع وشراء الذمم وإيجاد نخب لها ولاء للقيادة: غياب المواطنة، وغياب حقوق الإنسان، وغياب الرأي العام. وكل ذلك يعطي مؤشرات كبيرة على غياب المشروعية عن السلطة في الدولة العربية في الواقع وفي الفكر أيضاً.

فالدولة الحديثة في الفكر السياسي في الواقع الغربي، صورة تاريخية لصيرورة المجتمع السياسي الغربي؛ أي إنها السلطة المنظمة داخل المجتمع، والحكومة في مفهوم الدولة الحديثة ما هي إلا ذلك الجهاز الذي يمارس مظاهر السلطة في الدولة. (Sokary, 1983)[47] وهذا يعطي من الناحية الشكلية تطابقاً بين الدولة في الغرب، سواء أكانت فكراً أم ممارسة، مع الدولة العربية واقعياً. فمن الناحية الشكلية يمكن أن تكون الدولة العربية هكذا، لكن هنالك فارق كبير في مستوى الممارسة، فالأمر شتان عند المقارنة أو المقاربة. وقد تمت الإشارة سابقاً إلى أن حكومة تستولي على السلطة، وتمتلك من القوة والجبروت والتسلط ما يضيق به الفكر والواقع، تغيب عنها العناصر والأسس

التي تقوم عليها الدولة الغربية من مواطنة، وديمقراطية وحرية وحقوق إنسان، مما يعني غياب الشرعية والمشروعية على حد سواء. فأين الدولة العربية ذات الشرعية والمشروعية؟ وخاصة أن الدولة العربية لا تَعد الفرد والمواطن مكوناً أصيلاً فيها.

ب- الدولة العربية بين ضعف الشرعية وغياب المشروعية.

نتحدث هنا عن شرعية الدولة العربية القائمة. التي استندت إلى أكثر من شرعية على اعتبار أنها دولة صاحبة الاستقلال، أو أنها صاحبة الإنجاز، أو أنها صاحبة شرعية دينية، وغيرها من المسوغات، التي توردها الدولة لتسويغ سلطتها وهيمنتها. لذا فإن الشرعية التي يتم الحديث عنها في واقع الدول العربية، والتناقض مع ما يطرحه المفكرون والباحثون من أفكار، يقتضي التنويه إليه هنا، إضافة الى إبراز الجوانب التي تتعلق بالمشروعية وأسباب غيابها عن الساحة الفكرية العربية المعاصرة.

فإذا كانت الشرعية تتآكل في الأقطار العربية، فأين تتمثل المشروعية التي تغيب أصلاً عن الدولة العربية فكراً وواقعاً، مما يعني التغييب الكبير للمواطنين ومؤسسات الديمقراطية، ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يوضّح أن نظرية الدولة العربية أو القومية لم تتطرق إلى هذه الأسس والمقومات، التي ترتكز عليها السلطة في استمداد مشروعيتها.

وتعتري أزمة الدولة القطرية العربية، تعثر رافق عملية بناء الدولة الوطنية، وذلك لأسباب ذاتية تتعلق بعدم اعتراف النخب الثقافية والسياسية بالدولة القائمة، وعدم منحها أي مشروعية، (Tarabishi, 1982)[48] إذ إن تلك النخب تشكل قواعد ومصادر للرأي العام، وتمتلك من المقومات ما يمكنّها من تصدّر الرأي العام، مع إمكانية تجييشه، وبالتالي تستطيع من خلال الرأي العام أن تخلع على النظام السياسي الذي تمثله -باعتبارها سلطة حاكمة- المشروعية التي ترغب فيها.

ويمكن الإشارة إلى أمر آخر يتعلق بمسألة الفارق بين الدولة العربية والدولة في الغرب، ويتمثل في أن المؤسسات الديمقراطية الليبرالية في الدولة الأوروبية الحديثة، جاءت نتيجة لتطور داخلي وبموازاة مع تطور الدولة نفسها، وأدى هذا إلى قيام مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي قوامه مؤسسات مختلفة، في حين أن البنى السياسية للدولة العربية الحديثة قد تم غرسها غرساً وبالقوة القسرية أحياناً.

فالدولة الغربية التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، هي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ وفق نظرية التعاقد الديمقراطية، في حين أن الدولة العربية تستحوذ على المجتمع المدني والسياسي، وتصادره لحساب مشروع السلطة، كما أنها - بحسب الجابري - لا تدع مجالاً لقيام مؤسسات خارج نظامها، فكل المؤسسات هي امتداد لمؤسسات الدولة، أما المضمون الديمقراطي الليبرالي لهذه المؤسسة فقد امتصته الدولة امتصاصاً، فصارت الديمقراطية لا تمارس إلا على مستوى نخبها المحدودة (Al Jabari. 1994)،[49] فشتان بين الدولة والسلطة في الغرب، التي تتمتع بمشروعية، وتعمل وفق مقتضياتها، لأنها لا يمكن أن تتجرأ على مؤسسات المجتمع المدني، أو أن تتجرأ على الرأي العام الذي أساسه مؤسسات المجتمع المدني، وبين السلطة العربية. فأين هي تلك المؤسسات التي نتحدث عنها في الديمقراطية الغربية في واقع الدولة العربية. وحتى إن وجدناها، فإنها تبقى فاقدة للمضمون، لأنها هياكل صورية، وتجميلات شكلية للدولة العربية.

لذا؛ فإن تركز والولاءات، وغياب العملية الديمقراطية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، جعل الدولة والمواطنين يعيشان حالة من الغربة والاغتراب وغياب الشرعية عن السلطة. وغياب المؤسسية عن الدولة يعني غياب أُسس المشروعية ومقوماتها التي تستند إلى المواطن والرأي العام، ولذا بدا أن الدولة العربية تعيش حالة من التناقض الداخلي. وهشاشة وجمود السلطة الوطنية في بنيتها ووعيها لذاتها وغاياتها أوجدا أزمة هوية شاملة، فأزمة الهوية تتعلق بالدولة وبالمواطن. ومن المؤكد أن غياب الهوية عن المواطن، سيؤدي بالنتيجة إلى غياب المشروعية. (Wally, 2003)[50]

إن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى غياب المشروعية أو ضعفها، هو ضعف ولاء الأفراد الروحي، وغياب ثقتهم بالدولة. فتركيز الدولة على إنجازاتها المادية ونجاحها الاقتصادي لأنها ترغب في الظهور بثوب شرعية الإنجاز. **(Taweel, 2006)**[51] وإغفالها لأسس ومقومات المشروعية في العملية السياسية، ستؤدي بالنتيجة إلى أن تفقد الدولة قيمتها ومكانتها لدى الجمهور. ففي اللحظة التي تقصر فيه عن تقديم المكاسب وتحقيق الإنجازات، فأين ستقف الدولة في حال ضعفت أو تضاءلت كل من شرعيتها ومشروعيتها؟

ونجد أن المفكرين القوميين العرب، ينادون بديمقراطية الدولة، ويؤكدون مبدأ سيادة الشعب بكل فئاته وأديانه وطوائفه، كما أنهم يؤكدون فكرة المواطن القانوني، الذي يتمتع بجميع الحقوق والواجبات، وكذلك ينادون باعتماد اللامركزية السياسية والإدارية، التي هي الأقرب إلى روح العصر. وهذا ما تقضي به الحقوق السياسية التي أصبحت في هذا العصر نوعاً من الحقوق الطبيعية للإنسان، المواطن والمواطنة والحقوق والواجبات. **Zeoor, (1990)**[52] ولكن أين هي هذه السمات في الدولة العربية. حتى إن وجدت فإنها ليست إلا شعارات بعيدة كل البعد عن الواقع.

فالأساس هو المواطن / الإنسان في الدولة المعاصرة، وعليه تعتمد عملية بناء الدولة، وأساس عملية البناء هو الذي يحدد السلطة إن كانت ديمقراطية أم ديكتاتورية تسلطية. كما أن أساس البناء يحدد نوع الشرعية التي تعتمد عليها السلطة، وأيضاً تحدد وجود مشروعية من عدمها.

ومن البديهي الاستنتاج أن الدولة القومية عامة لن تتحقق إلا بالديمقراطية، فالنظرية هي شكل سيادة الأمة، وحتى تسود الأمة فلا بد من أن توجد أولاً في إطار مجتمع سياسي واحد. (Tarabishi, 1982)[53] ولا يختلف اثنان على أن هناك أزمة قائمة بين الدولة العربية ومجتمعها، وهي أزمة بنيوية واكبت ولا زالت الدولة العربية؛ إذ إن الدولة العربية منذ قيامها وهي تعبر عن المصالح الضيقة لفئة محددة من المجتمع، مما أوجد حالة من العزلة من جانب والتسلط من جانب آخر. وأصبحت الدولة في مسيرتها دولة ضد مجتمعية، تعمل وفق سياسة تفريغ المجتمع المدني من مضمونه الاجتماعي، فتغوُّل الدولة والسلطة هو السمة البارزة.

ومن أجل العمل على قيام دولة المواطنة؛ دولة العقد الاجتماعي، والدولة الليبرالية الديمقراطية المدنية، فلا بد من إعادة بناء الدولة العربية وفق أسس وقواعد كل من: الشرعية والمشروعية. فقد أصبح من الضروري الانطلاق من الواقع كما هو لإعادة إنتاج الرؤية الوحدوية في الواقع العربي على أسس واقعية أولاً، وديمقراطية ثانياً، انـطلاقاً مـن فكرة الإرادة العامة، وانطلاقـاً مـن الممكن لا مـن الواجب، (Tarabishi, 1982)[54] لأن الواقع العربي والظروف التاريخية التي مر بها، مع العوامل الخارجية، حالت - إلى حد بعيد - دون قيام الدولة القومية، مما أفسح المجال أمام قيام الدولة القطرية، التي تشهد حضورها المترسخ منذ عقود، فحالت دون إقامة مجتمع سياسي ديمقراطي، لأسباب كثيرة متعلقة ببنية السلطة في أنموذج هذه الدولة، وأدت بالنتيجة إلى غياب الديمقراطية، وكل ما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني.

ويتمثل أحد مظاهر غياب الديمقراطية، في انعدام آليات التداول الطبيعي للسلطة، واحتكار نخب تغيب عنها الأخلاق المدنية والكفاءات المهنية (مراكز القيادة) ناهيك عن غياب الحريات العامة وحقوق الإنسان، وفرض المراقبة السياسية والفكرية على الأفراد، وهيمنة السلطة والتسلط، وازدياد العسف السياسي والقانوني، والتمييز بين المواطنين، ووضوح العصبيات والتعصب، وهذا دليل واضح على القطيعة بين الدولة والمجتمع. (Taweel, 2006)[55] فأوجدت شرعية ضعيفة ومتآكلة من ناحية شكلية، فإنه من المحتم، جراء ذلك ملاحظة غياب صريح للمشروعية في ظل ما تمت الإشارة إليه من خصائص للدولة، وغياب واضح لأي مقوم أو عامل من عوامل الدولة المدنية الحديثة، التي تعبر عن مشروعية سلطتها بالأسس والمقومات التي تمت الإشارة إليها على امتداد الصفحات السابقة.

إن الدولة بالمعنى الحديث، هي الدولة/الأمة، أو الأمة التي أصبحت دولة، انطلاقا من طبيعة العلاقة الارتباطية المحددة بالظروف التاريخية. وهذه الأمة تستطيع اختيار حاكميها، وأيضاً تستطيع انتزاع السلطة منهم. فالدولة، باعتبارها الإطار الذي يضم الأرض والجماعة ويشكلون كلية واحدة، هي حاصل تطابق الوطن والشعب والقانون، أو النظام الأخلاقي والاجتماعي والثقافة، فالدولة القومية تعني تعريف الحدود المناطقية لممارسة الجماعة لسيادتها، وحريتها المطلقة، وأي مساس بها هو بمثابة تحدٍّ للجماعة ككل، أو اعتداء عليها، بل يعني زوال سيادة الجماعة ومن ثم زوال مشروعية وجودها كأمة واحدة ومعروفة وثابتة وتاريخية.(Sa'adeh, 1986)[56] ولهذا يمكن أن يقال إنّ السلطة في الدولة العربية، فاقدة لشرعيتها ولمشروعيتها، نتيجة غياب عوامل كثيرة تتعلق بالأمة وتتعلق بالدولة، باعتبارها الإطار الذي يحوي الأمة والمواطن، وباعتبارها دولة القانون.

وإذا نظرنا إلى الدولة القومية في أوروبا، نجد أنها تقوم على مبرر تحقيق السعادة الأرضية للجميع، والمنفعة والمساواة والعدالة والقانون، والتقدم المادي والحرية للمجتمع ككل. وعلى هذا الأساس يطلب ولاء الأفراد، استناداً إلى مشروعية متحققة بالفعل، وذلك بقدر ما يثبت تاريخياً أنها تحقق شيئاً فشيئاً ما وعدت به مواطنيها. (جمعة، 1994)[57] في حين أن دولتنا العربية، تشير تجربتها التاريخية إلى عدم قدرتها غالباً على تحقيق ما وعدت به. بل إن بناها التاريخية تآكلت، وليس أدل على ضعفها وهوانها مما جرى لها منذ خمسينيات القرن العشرين من هزائم وانهزام وتبعية، فدول ذات سلطات مركزية قمعية لمواطينها، لا تستند إلى نوع من الشرعية، وفاقدة لأي أساس من المشروعية، قد يكون ومن باب المجافاة للحقيقة أن نتحدث عن مشروعيتها.

إن دولاً بمثل تلك الصفات، لن تستطع حتماً استيعاب قيم الحداثة الحقيقية، المتمثلة في الحرية والعدالة والمساواة، لأنها عجزت عن استيعابها في المجتمع، ولم تستطع بعث أية دينامية تجديدية أو انقلابية فعلية أو تعاطفية أخلاقية داخله. فهي الدولة التي أوجدت، أو وجدت على حد سواء في سياقات تاريخية، وهذه السياقات شهدت المرحلة التي تلتها أنواع مختلفة من النزعات الفكرية، حول صفة الدولة الأمثل، وأي نوع من الأنظمة هو المناسب أو الأفضل.(Jomaah, 1994)[58] إلا أن السلطة الحاكمة في الدولة العربية، استطاعت تسخير كل الإمكانيات لخدمتها، وإبعاد خصومها بطرق مختلفة ومتعددة، بالرغم من أنها كانت تدّعي الشرعية المطلقة بأنواعها المختلفة، فقد استطاعت إبعاد خصومها من الساحة، بالإضافة إلى تعظيمها للتهديد والخطر الخارجي، فضلاً عن ادعائها محافظتها على التراث والثقافة العربية، التي تتنافى بمنظورها مع الثقافات الأخرى القادمة، باعتبارها بعيدة غريبة ومستوردة وتتنافى مع الدين الإسلامي والتراث العربي. وكل هذا من أجل الإبقاء على ثقافة مجتمع تقليدي تسهل عملية قيادته.

وليس أدل على ما تم ذكره عن الدولة العربية، من الطرح التالي: " تأتي غرابة الدولة في الفضاء العربي المعاصر لكونها المؤسسة الأولى في تاريخ السلطة العربية، التي تريد أن تحكم باسمها وحدها، وأنها تريد أن تحقق باعتبارها الدولة المستقلة، فدولة الاستقلال الوطني تستمد مشروعيتها من هذا الرديف المتعلق بها، لكي تتعلق هي بالاستقلال الوطني، إنها مؤسسة تقوم بذاتها، ولكنها محتاجة مع ذلك للاستمداد من تاريخ رمزي آخر يعطيها مشروعيتها في عين أصحابها أولاً وقبل كل شيء" (Safady, 1983)[59]

فكما أن المشروعية مسألة ترتبط بالسلطة أينما وجدت، فإن الأعمال والنشاطات المختلفة للسلطة بالدرجة الأولى تتطلب وجود مصدر أو مصادر عدة للمشروعية، وكذلك أسساً ومقومات تستند إليها هذه المشروعية. وهي أيضاً نتيجة محايثة وموازية للشرعية في الوقت نفسه، إلا أنها ذات أثر مباشر على الشرعية، وهي أيضاً التطبيق العملي والمقياس الحقيقي لمدى قدرة السلطة على نيل رضا الشعب، وبالتالي التمتع بمستوى عالٍ من المشروعية أو بمستوى منخفض بناءً على المقومات والأسس. ويمكن قياس مشروعية السلطة وفقاً للرأي العام، ومدى قربها وبعدها عن مقوماتها.

الخاتمة:-

إن الباحث في الفكر العربي المعاصر، يمكنه الانطلاق من الرؤية التي مفادها طرح كل من: مسألة القومية والوطنية، والاجتماعية في الوطن العربي باعتبارها مشاكل تاريخية ملازمة لطبيعة الدولة القطرية العربية الراهنة. أيأنها تعد نتائج حتمية لعدم استناد الشرعية فيها إلى مؤسسات ديمقراطية حقيقية تستمد وجودها وسلطاتها من التعبير الديمقراطي الحر، وعليه فإن مواجهة الطابع اللاديمقراطي للدولة القطرية العربية مواجهة صريحة هو ما يشكل بداية البداية التي على الفكر العربي أن ينطلق منها لتشييد نظرية.

كما ولا بد من الإشارة الى الدولة العربية التي يجب أن تستند إلى أسس ومقدمات، تقوم هذه المقدمات على ترسيخ أسس الديمقراطية ومقوماتها، وتمكين المجتمع المدني ومؤسساته في الدولة القطرية؛ الدولة العربية المعاصرة، والبحث عن مشروعية الدولة القطرية، التي تعني بالضرورة مشروعية السلطة السياسية، وعدم الاكتفاء فقط بتسويغ وشرعنة الأنظمة القائمة، التي أصبحت أسس شرعيتها ومقوماتها باهتة وضعيفة، وتعاني من ضعف فكري يتعلق بواقع الدولة العربية المعاصرة.

وقد تم استعراض هذه الأسباب من خلال الأفكار التي تم تناولها في هذا الجزء من الدراسة، من أجل الوقوف على الإشكالية العامة للدولة في الفكر العربي الحديث والمعاصر. وحَرّي بالقول أن جُل الكتابات المختلفة التي بحثت موضوع الدولة ظلت قاصرة عن سدّ النقص الحاصل في الفكر العربي، وبالتالي بقيت الإشكالية قائمة ومتجددة. وبدلاً من أن تأخذ المنحى الإيجابي نحو تعزيز الرؤية المنهجية للدولة، فقد أخذت المنحنى السلبي في تعزيز مكانته على الساحة الفكرية العربية. ولا زالت الجهود الفكرية المقدمة والحلول التي تقدمها وفق الرؤى المختلفة للمفكرين العرب باتجاهاتهم الفكرية، تعاني من المشكلة نفسها.

References:

Sibertin, Guillaume, (2010)**Political Philosophy in the Nineteenth and Twentieth centuries**,Translator: Dr. Ezzeddine Khattabi,Beirut: Arab Organization for Translation, p27.

AlJabari. Mohammed Abed, (1982). **We and The Heritage,** Casablanca**:** Arab Cultural Center, Ed: 2, p27.

Tarabishi, George (1982), The State and national Theory,Beirut: Dare Al Taleeah press. Pp 197-199.

Jomaah, Mohammed (1994), State Theory in Contemporary Arab Thought, Damascus: Dar Ala Eldeen press, Ed: 1, P 103.

AlTorkomani, Abed Allah, (July 2002). An Approach tothe Crisis Of the Arab National Project.**almustaqbal- alarabi journal, no:**281 **, pp 24 -25.**

Al Sayeed,Rizwan, Balkazez, abed Al Elah(2001), The Crisis Of The Arab Political Thought,Damascus: Dar Al faker, p 58.

AlZobaydi, Hussan, (2008) National Arabic State, Theoretical Approach, Amman: Scientific Center for Political Study, Ed: 1, p 72

Laski, Haroled (1963), The State between Theory and Practice, Translator: Ahmed Gonam. Beirut: Dar Al Taleah, Ed: 2, p 40.

AlZobaydi, Hussan, (2008),Ibid, p 73.
Ibraheen, Sad Eldeen, Others (1988), Society And State In The Arab World, Beirut: Center for Arab Unity Studies, p 63.
Horany, Albirt (1968), Arab Thought In The Renaissance, Beirut: Dar Alnahar press. P 344.
Jomaah, Mohammed (1994), Ibid, p 45.
bid, p 121.
Al Jabari. Mohammed Abed, (1985), Contemporary Arab Discourse, Beirut: Dar Al Taliyah, Ed: 1, p 59.
Sokary, Rafeek (1983), The State between Western development and Arab application, **Contemporary Arab Thought** (24), Beirut: Arab Development Center, p 86.
Wally, Khamees(2003), The problem of Legitimacy in the Arab Political systems, Beirut: Center for Arab Unity Studies. P 58 – 59.
AlSayeed, Rizwan, Balkazez, abed Al Elah(2001),Ibid, p 38
Ibid, pp 101-102.
AlArawi, Abed Allah, (1993). **The Contemporary Arab Idology**, Beirut: Arab Cultural Center, p 50.
Jomaah, Mohammed (1994), Ibid, p.44 - 45.
AlArawi, Abed Allah, (1988). **The Concept of State**, Beirut: Arab Cultural Center, Ed: 4. P 7.
AlZobaydi, Hussan, (2008),Ibid pp 44 – 45.
Jomaah, Mohammed (1994), Ibid, p 102 .
Shokry, Galy (1986), The dictatorship of Arab backwardness,Beirut: Dar Altaleeah, p 142.
AlArawi, Abed Allah (1988), Ibid, p 170.
Ibid, p 167.
AlAnsary, mohammed(2000),The Formation of Political Arab and the Significance of the Nation State, Beirut: Center for Arab Unity Studies. Ed: 3, p1191.
Safady, Mohtaa, (1983), Signs Of Authority, Contemporary Arab Thought (25), Beirut: Arab Development Center, p 5 .
(1)Omlal,Ali.(1985), Arab reform and national State,Beirut: Arab Cultural Center, pp 87-88.
Naseef, Nassar (2001), Logic of Authority, introduction to the philosophy, Beirut: Dar Amwaj, Ed: 3, pp191-192.
Ba kadeer, Abu Baker,(others) (2010), In The Political Sociology And Development, Beirut: The Arab net for research, Ed: 1, p 100.
Safady,Mohtaa, (1983),Ibid, p 6.
Sokary, Rafeek (1983) Ibid, p 92 .
Ibid,p 62.
Al Arawi, Abed Allah (1988), Ibid, p 170.
Editorial Board (1983), Journal of Contemporary Arab Thought(3), Beirut: Arab Development Center, p 3.
Taweel, Abed Alsalam (2006),The Arab State In The Wind, Galyoon Political Thought Study, Cairo: Al-Ahram center, p 285.
Jadaan, Fehmi, (1997). **Past and Future: Studies in the formations and paths of the Arab intellectual experience**, Beirut: Arab Institute for studies and Publishing.p 344-348.
Jomaah, Mohammed (1994), Ibid, p 13-12.
Ibid, p 45.

Hilal, Ali Eldeen(2007), The Relationship Between The State And The Society In Political Analysis, Journal Of Political Science(15), Beirut: The Arab Political Science Association, p 4-5.
Galyon, Borhan (2003), Arab And Word Transformation,Beirut: Arab Cultural Center, p 28-29.
Ibid, p 27.
Arkoon, Mohammed (1988), Historical Arab Islamic Thought, translate by Hashem Salah, Beirut: Arab Cultural Center, p 98.
Ibid, p 27.
Wally, Khamas (2003),Ibid, p 68.
Shokry, Rafeek (1983) Ibid, p 89.
Tarabishi, George (1982), Ibid, pp 197-199.
AlJabri. Mohammed Abed, (1994), Democracy And Human Rights,Beirut: Center for Arab Unity Studies, p 111-112.
Wally, Khamas (2003),Ibid, p 338.
Taweel, Abed AL Salam (2006), Ibid p 333.
Zeoor, Mohammed(1990), Documentation in opinions of power and leadership. Beirut: Rashad Press, Ed: 1, p 323-324.
Tarabishi, George (1982), Ibid, pp 47.
Ibid, pp 197-199.
Taweel, Abed AL Salam (2006), Ibid p 287.
Sa'adeh, Antwan (1986), The Emergence Of Nations, Damascus: Dar Itlas, Ed: 1, p 242.
Jomaah, Mohammed (1994), Ibid, p 12-13
Ibid, pp 266.
Mohtaa,Safady (1983),Ibid, p 6 .

- **Books:**

1. Al Ansary, Mohammed (2000),**The Formation of Political Arab and the Significance of the Nation State**, Beirut: Center for Arab Unity Studies. Ed: 3.
2. Al Arawi, Abed Allah, (1988). **The Concept of State**, Beirut: Arab Cultural Center, Ed: 4
3. Al Arawi, Abed Allah, (1993). **The Contemporary Arab Idology**, Beirut: Arab Cultural Center.
4. Arkoon, Mohammed (1988), **Historical Arab Islamic Thought**, translate by Hashem Salah, Beirut: Arab Cultural Center.
5. Ba kadeer, Abu Baker,(others) (2010), **In The Political Sociology And Development**, Beirut: The Arab net for research, Ed: 1.
6. Galyon, Borhan (2003), **Arab and Word Transformation**,Beirut: Arab Cultural Center.
7. Al Jabari. Mohammed Abed, (1982). **We and The Heritage,** Casablanca**:** Arab Cultural Center, Ed: 2.
8. Al Jabari. Mohammed Abed, (1985), **Contemporary Arab Discourse**, Beirut: Dar Al Taliyah, Ed: 1.
9. Al Jabari. Mohammed Abed, (1994), **Democracy and Human Rights**,Beirut: Center for Arab Unity Studies.
10. Jadaan, Fehmi, (1997). **Past and Future: Studies in the formations and paths of the Arab intellectual experience**, Beirut: Arab Institute for studies and Publishing.
11. Jomaah, Mohammed (1994), **State Theory in Contemporary Arab Thought**, Damascus: Dar Ala Eldeen press, Ed: 1.

12. Horany, Albirt(1968), **Arab Thought In The Renaissance**, Beirut: Dar Alnahar press.
13. Ibraheen, Sad Eldeen, Others (1988), **Society and State In The Arab World**, Beirut: Center for Arab Unity Studies.
14. Laski, Haroled (1963), the State between Theory and Practice, Translator: Ahmed Gonam. Beirut: Dar Al Taleah, Ed: 2.
15. Naseef, Nassar (2001**), Logic of Authority, introduction to the philosophy**, Beirut: Dar Amwaj, Ed: 3.
16. Omlal, Ali.(1985), **Arab reform and national State**,Beirut: Arab Cultural Center.
17. Sa'adeh, Antwan (1986), **The Emergence Of Nations**, Damascus: Dar Itlas, Ed: 1.
18. Sibertin, Guillaume, (2010)**Political Philosophy in the Nineteenth and Twentieth centuries**,Translator: Dr. Ezzeddine Khattabi,Beirut: Arab Organization for Translation.
19. Safady, Mohtaa, (1983), **Signs Of Authority, Contemporary Arab Thought** (25), Beirut: Arab Development Center.
20. Al Sayeed, Rizwan, Balkazez, abed Al Elah(2001), **The Crisis Of The Arab Political Thought**, Damascus: Dar Al-faker.
21. Shokry, Galy(1986), **The dictatorship of Arab backwardness**,Beirut: Dar Al - Taliyah.
22. Tarabishi, George (1982), **The State and national Theory**, Beirut: Dare Al Taliyah press.
23. Taweel, Abed AL Salam (2006), **The Arab State in the Wind, Galyoon Political Thought Study**, Cairo: Al-Ahram center.
24. Wally, Khamees(2003), **The problem of Legitimacy in the Arab Political systems**, Beirut: Center for Arab Unity Studies.
25. Al Zobaydi, Hussan, (2008) **National Arabic State, Theoretical Approach**, Amman: Scientific Center for Political Study, Ed: 1.
26. Zeoor, Mohammed (1990), **Documentation in opinions of power and leadership**. Beirut: Rashad Press, Ed: 1.

- **Journals:**

1. Editorial Board (1983), **Journal of Contemporary Arab Thought** (3), Beirut: Arab Development Center.
2. Hilal, Ali El-deen(2007), The Relationship Between The State And The Society In Political Analysis, **Journal Of Political Science(15)**, Beirut: The Arab Political Science Association.
3. Sokary, Rafeek (1983), The State between Western development and Arab application, **Contemporary Arab Thought** (24), Beirut: Arab Development Center.
4. Al Turkomani, Abed Allah, (July 2002). An Approach tothe Crisis of the Arab National Project.**Almustaqbal- alarabi journal, no:**281 .